Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)
E-ISSN: 2959-6505
Volume 1, Issue 3, July-September 2023, Page No: 166-180
Website: https://www.aajsr.com
SJIFactor 2023: 3.908 **ISI 2023: 0.337**

دور المرأة الليبية في العمل البرلماني والسياسي

إيمان عمران محمد الكشر*
إدارة التدريب، المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان، ليبيا

Role of Libyan Women in Parliamentary and Political Work in Libya

Eman Omran Mohamed Elkesher*
Training Department, The National Council for Public Liberties and Human Rights, Libya

*Corresponding author	ztc.ztc2018@gmail.com	*المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2023-08-05	**تاريخ القبول:** 2023-08-02	**تاريخ الاستلام:** 2023-07-03

الملخص
هدفت الدراسة الى بيان دور المرأة الليبية في العمل البرلماني والسياسي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطوير استبانة تكونت من أربعة أبعاد (دعم المجتمع، دور الأحزاب السياسية والمنظمات الاهلية، مستوى تعليم المرأة، ودور الدولة) وتم توزيعها على عينة عشوائية من القيادات النسائية الليبية قوامها (410) على مستوى الأقاليم الثلاث (طرابلس – برقة – فزان). وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين دور امرأة الليبية والعمل البرلماني والسياسي والتي بلغت (4.11) بدرجة تقدير (مرتفعة)، وبينت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين دور مشاركة المرأة والعمل السياسي والبرلماني بلغ (92.7%).

الكلمات المفتاحية: الدور، المرأة القيادية، العمل البرلماني والسياسي، ليبيا.

Abstract
The aim of the study was to highlight the role of Libyan women in parliamentary and political work, The study used the analytical descriptive- approach. A questionnaire was developed consisting of four dimensions (community support, the role of political parties and civil society organizations, women's education level, and the role of the state), and it was distributed to a random sample of 410 Libyan Women Leaders in the three regions (Tripoli, Barga, and Fezzan). The study concluded a set of results, the most important of which is that there is a statistically significant relationship between the role of Libyan women and parliamentary and political work, which reached (4.11) with a high degree of estimation. The study indicated the existence of a statistically significant impact between the participation of women and political and parliamentary work, with an impact degree (92.7%).

Keywords: The Role, The Leading Woman, Parliamentary and Political Work, Libya

مقدمة:

تحتل حقوق المرأة مكانة واضحة على خارطة الفكر والثقافة العربيين، وهناك جهوداً مبذولة واهتماماً واسعًا بدور المرأة السياسي على اعتبار أن العبء الأكبر من التنمية المجتمعية يقع على عاتق المرأة، إذ أن نجاح برامج التنمية واستدامتها مرهونٌ بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهيله (عزت وآخرون، 2017). كما أن للمرأة دور مهم في التنمية السياسية وفي النشاطات والمشاركات السياسية التي تعتبر محصلة التفاعل بين الثقافة والمجتمع وهو دوراً لا يقل عن دور الرجل، بل يتميز عنه باعتبارها عنصراً فعالاً وقوة من قوى المجتمع، وموضوعاً للتغيير ومحدثا له.

وبالرغم من وجود بعض القصور في الجوائب التطبيقية في دور المرأة السياسي وضعف الوجود النسائي في مجال اتخاذ القرارات السياسية، إلا أن هناك جوانب إيجابية منها سعي منظمة المرأة العربية التابعة لجامعة الدول العربية لتجسيد ما نادت به وثيقة الإسكندرية في كون الإصلاح السياسي الفعال هو الذي ينبع من داخل الأقطار العربية نفسها (العتيبي، 2010).

وتحظى قضايا المرأة وأوضاعها في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من أغلب الدول على اعتبار أنها جزء من عملية التنمية، وأصبحت مشاركة المرأة في عمليات التنمية بأنواعها المختلفة قضية أساسية وجوهرية، وكان نتيجة الاهتمام المتزايد أن انتشر الوعي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في التنمية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية، وبضرورة مشاركتها الفعالة في جهود التنمية الشاملة (عزت واخرون، 2017).

وإن الدور السياسي للمرأة يعتبر من الجوانب الهامة التي تستوجب العناية والاهتمام، فقد ازداد في الفترة الأخيرة الاهتمام بقضاياها والأدوار التي من الممكن أن تقوم بها، ويتمثل هذا الاهتمام في عقد العديد من المبادرات والمؤتمرات والندوات على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية بهدف مناقشة وضع المرأة ودورها السياسي.

كما يعد هذا الموضوع من الموضوعات الحديثة نسبيا، حيث ينطوي أهميته من خلال بناء القدرات لدى المرأة وتعزيز مساهمتها في اتخاذ القرارات السياسية ومشاركتها في الأحزاب حتى تكون واعية لهذا الدور (التكريتي واخرون، 2018).

مشكلة الدراسة

على الرغم من تنامي دور المرأة العربية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، إلا أنه مازال دون الطموح سياسياً، وربما يعود ذلك إلى استمرار بعض صور التمييز بين الرجل والمرأة، الأمر الذي يؤدي إلى وجود تحديات تجابه عملية انخراط المرأة في ميادين التنمية الشاملة. وقد أوضحت مختلف التقارير الدولية حول وضعية النساء أشكالا متعددة من التمييز، تعود إلى عوامل اجتماعية، وثقافية، واقتصادية. كما أكدت غالبية الدراسات العلمية تأثير الموروث الاجتماعي والثقافي في مستوى عملية اندماج المرأة في الحياة السياسية (الغانم، 2007).

ولا يختف دور المرأة الليبية عن العربية في العمل السياسي والبرلماني، فالقانون الانتخابي الليبي حدد نسبة 16% من عدد مقاعد مجلس النواب، البالغ عددها 200 مقعد للمرأة، أي عدد 32 مقعدا ستكون مخصصة للنساء وهي نسبة قليلة لتمثيل المرأة في هذا الدور، كما أنه من الصعب حصول المرأة الليبية على أي أصوات إضافية من خلال التنافس العام، حيث إن النظام الفردي سيلعب فيه الصوت القبلي والجهوي دوراً كبيراً في حسم نتائج الانتخابات، ومعظم الأصوات يتم منحها للرجال، بالتالي فإن حصة النساء في البرلمان تقتصر على 32 مقعداً فقط.

في ضوء ما تقدم، يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي:

"ما دور المرأة الليبية في العمل البرلماني والسياسي؟"

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر دعم المجتمع لدور المرأة الليبية في العمل البرلماني والسياسي؟

2. ما أثر الأحزاب السياسية والمنظمات الاهلية المدنية ببرامجها لدور المرأة الليبية في العمل البرلماني والسياسي؟
3. ما أثر مستوى تعليم المرأة لدور المرأة الليبية في العمل البرلماني والسياسي؟
4. ما أثر الدولة لدور المرأة الليبية في العمل البرلماني والسياسي؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور المرأة الليبية بأبعادها (دعم المجتمع، دور الأحزاب السياسية والمنظمات الاهلية المدنية ببرامجها، مستوى تعليم المرأة، دور الدولة) في العمل البرلماني والسياسي. وتتفرع منه الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدعم المجتمع في تعزيز دور المرأة الليبية في العمل البرلماني والسياسي.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية المدنية ببرامجها في تعزيز دور المرأة الليبية في العمل البرلماني والسياسي.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى تعليم المرأة في تعزيز دور المرأة الليبية في العمل البرلماني والسياسي.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للدولة في تعزيز دور المرأة الليبية في العمل البرلماني والسياسي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

1. بيان مستوى ودور المرأة الليبية في صناعة القرار وأهم التحديات التي تواجهها في ليبيا.
2. بيان مستوى العمل السياسي والبرلماني في ليبيا.
3. دراسة الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة المتمثلة للقيادات النسائية الليبية.
4. بيان دور المرأة الليبية متمثلا بأبعدها (دعم المجتمع، دور الأحزاب السياسية والمنظمات الاهلية المدنية ببرامجها، مستوى تعليم المرأة، دور الدولة) في العمل البرلماني والسياسي.

أهمية الدراسة:

يمكن إيجاز أهمية الدراسة في التالي:

1. تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية دعم المرأة للمشاركة في العمل البرلماني والسياسي، حيث يعتبر إشراك المرأة في عملية صنع القرار جنباً الى جنب مع الرجل، كأحد أهم الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز وتقوية الحياة السياسية في ليبيا.
2. تسليط الضوء على النواحي القانونية والتشريعية لمشاركة المرأة في العمل السياسي والبرلماني في ليبيا بشكل خاص، وذلك باعتباره أولوية وطنية وتنموية وسياسية.
3. قد تساهم هذه الدراسة في مساعدة أصحاب القرار في مجال العمل البرلماني والسياسي في ليبيا على وضع استراتيجيات ادارية وتشريعية لتعزيز دور المرأة الليبية ودعم امكانياتها في العمل السياسي والبرلماني في ليبيا.
4. تزويد الجهات المعنية بالمعلومات والبيانات اللازمة حول دور المرأة الليبية في العمل البرلماني والسياسي في ليبيا من خلال ما تتوصل إليه هذه الدراسة من النتائج والتوصيات.
5. توفير قاعدة معرفية يمكن الانطلاق منها إلى دراسات مستقبلية حول نفس الموضوع.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعيّة:** يشمل موضوع الدراسة بشكل أساسي بيان دور المرأة الليبية المتمثل في الأبعاد التالية (دعم المجتمع، ودور الأحزاب السياسية والمنظمات الاهلية المدنية ببرامجها، ومستوى تعليم المرأة، ودور الدولة)، في العمل البرلماني والسياسي في ليبيا.
- **الحدود البشريّة**: القيادات النسائية الليبية.
- **الحدود المكانيّة**: (إقليم برقة، اقليم طرابلس، إقليم فزان).
- **الحدود الزمانيّة**: 2023.

ثانيًا: الإطار النظري والدراسات السابقة:

قدمت المرأة الليبية نسبياً أنموذجاً واضحاً لمشاركة المرأة في العمل البرلماني السياسي والاجتماعي وفي المجالات كافة التي كانت ولاتزال حكراً على الرجل الليبي، ولأجل ذلك فقد أثارت الحالة الليبية تساؤلات جادة حول التصورات المجتمعية لدورها، وقياساً على حالة المرأة في الدول العربية، فإن أنموذج المرأة الليبية يدعو للتساؤل عن الشروط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لفاعليتها، وقبول الرأي الآخر عند صانعي القرار، (منصور، 2021). وأشار كلاً من العتيبي، (2010)، وعزة واخرون، (2017)، ومخرمش (2022)، أن المرأة الليبية تعرضت للكثير من الضغوطات، لكنها كانت مصرة على ممارسة حقها في العمل البرلماني السياسي، أذ تذبذبت مشاركة المرأة في المجتمع الليبي مع التطور السياسي في الآونة الاخيرة، لأجل ذلك شهدت ليبيا حراكاً واضحاً ومستمراً من قبل المرأة للمطالبة بممارسة العمل البرلماني والسياسي، فضلاً عن مشاركتها في السلك القضائي، وتعد هذه قفزة نوعية في إنجازات المرأة الليبية التي جاءت نتيجة حتمية لنضالها الطويل في السنوات السابقة، ويمكن التعرف على دور المرأة الليبية من خلال المحاور الآتية:

1. **دور المرأة**: ويعرف بأنه الدور الذي تقوم به أنثى الإنسان البالغة الراشدة العاقلة، والقادرة على اتخاذ قراراتها المختلفة بشكل مستقل (Julia and Ngozi, 2020).
2. العمل البرلماني: ويعرف بأنه نظام يتكون سلطة تنفيذية يضم مجلس الوزراء، وسلطة تشريعية يضم مجلس النواب، وكلاهما متشابكان مكملان لبعضهما حيث ان أحدهما يسن القوانين والتشريعات والاخر ينفذها.
3. العمل السياسي: ويعرف بأنه عملية رعاية شؤون الدولة الداخلية والخارجية وصنع قرارات ملزمة للمجتمع سواء كأفراد او جماعات او مؤسسات على مستوى محلي أو إقليمي أو دولي.
4. دعم المجتمع: ويعرف اجرائيا بانه الدعم الذي يقدمه النسيج الاجتماعي والذي يتكوّن من مجموعة من العادات والقيم والقوانين للفرد ليبقى متماسكاً، حيث يتأثر الفرد بالمجتمع كما يتأثّر المجتمع بالفرد.
5. دعم الأحزاب السياسية والمنظمات الاهلية: ويعرف بأنه الدعم الذي يقدمه تنظيم قانوني يتكون من مجموعة من الافراد اللذين يتقاسمون نفس الأفكار ويتبنون رؤية سياسيّة واحدة للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات سواء المحلية أم البرلمانية أم الرئاسية في قيادة الشؤون العمومية.
6. مستوى تعليم المرأة: ويقصد مستوى التحصيل الدراسي للمرأة قيد الدراسة، حيث تختلف المهارات والمبادئ والمعتقدات المكتسبة والقابلة للتغيير باختلاف المستوى التعليمي.
7. دور الدولة: ويعرف اجرائيا بانه الدور الذي تقوم به الحكومة او السلطة من خلال القوانين والتشريعات التي تدعم عمل المرأة في المجال البرلماني والسياسي.

الدراسات السابقة

تناولت دراسة (منصور، 2021) المرأة والمشاركة السياسية في الدول العربية: الانجازات والتحديات، حيث هدفت إلى معرفة التحديات المختلفة التي تعيق مشاركة المرأة العربية في السياسة وصنع القرار،

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج الدور من خلال إيضاح دور المرأة العربية ومدى التمكين السياسي الذي وصلت له المرأة العربية خلال العقدين الآخرين. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في الدول العربية ما لم تلعب المرأة دورًا كاملاً في المجتمع وهذا لا يمكن أن يحدث إن لم تُمنح المرأة حقوقها الكاملة، وإن تعزيز الديمقراطية في العالم العربي بالإضافة إلى الحرية والإنصاف والمساواة والشفافية، سيساعد على تعزيز السلامة والأمن والحرية لجميع الناس، وخاصة النساء اللواتي يواجهن تحديات كبيرة في المشاركة في المجال السياسي، وكشفت الدراسة أن المرأة عنصر رئيسي وحيوي في عملية التنمية السياسية التي تهدف إلى تحقيق مجتمع تقدني ومزدهر. في حين وأجرى (كاظم، وغريب، 2021) دراسة حول دوافع المشاركة السياسية للمرأة العاملة ومعوقاتها: دراسة اجتماعية، بهدف التعرف إلى العوامل التي تحفز المرأة العاملة وتدفعها نحو المشاركة السياسية باعتبارها طاقة خاصة يمكن استثمارها للارتقاء بالعملية الديمقراطية وتحقيق التنمية الشاملة، كما هدفت إلى تحديد المعوقات التي تقف في وجه المرأة العاملة من الدخول الى الادوار والمناشط السياسية المختلفة التي تؤهلها للمشاركة في صناعة القرار. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: التخلص من ثقافة التميز بين الرجل والمرأة، وهناك الكثير من يؤيدن إن مكانة المرأة في المجتمع قد تغيرت بعد دخولها مجلس النواب خصوصا بعد عام 2003، كما أن ثقافة المجتمع التقليدية والعشائرية للمرأة ونظرتها لها، وكذلك التنشئة الاجتماعية، حيث جعلت المرأة اقل شجاعة من الرجل، على الرغم من ان المستوى الثقافي للمرأة مقارب للرجل. كما بينت أن أغلب النساء المرشحات للبرلمان من خلال رغباتهن الشخصية أو من خلال رغبة الحزب أو الكتلة التي تنتمي إليها، ونتيجة لتأثير الأدوار التقليدية المحددة بالأمومة ورعاية الأسرة رفضن أن يكون هناك دخول المرأة إلى مجلس النواب. وأكدت (سميرة، 2020) في دراستها حول المرأة في المجالس المنتخبة والمشاركة في صنع القرار: دراسة لعينة من المنتخبات بولاية المسيلة، والتي هدفت إلى التعرف على واقع مشاركة المرأة في صنع القرار بالمجالس المنتخبة. ولتحقيق هذا الهدف صيغت فرضية البحث والتي منطوقها: هناك تدني لمشاركة المرأة في المجالس المنتخبة وضعف دورها في صنع القرار بهذه المجالس، وللتأكد من الفرضية المعلنة، فقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم اختيار عينة مسحية الباغ عددها (92) من النساء المنتخبات بولاية المسيلة قدم لهن الاستمارة، والتي تم بناؤها استنادا لفرضيات الدراسة. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الدعم العائلي من أهم دوافع الترشح للمرأة، وأن هناك اتجاهات سلبية لعمل المرأة في المجالس المنتخبة سواء من طرف المجتمع أو المرأة نفسها، وكشفت الدراسة أن أغلب المنتخبات ليس لهن دراية بالقوانين واللوائح التنظيمية للمجالس، وأن المرأة تعاني مجموعة من العقبات السوسيوثقافية والتنظيمية جعلت مهامهن صعبة وتحد من مساهمتهن، وبينت مؤشرات الأداء أن الأغلبية لا يشاركن باللجان، وأن مجالات مشاركتها محدودة ولا تهتم بقضايا المرأة والقضايا السياسية.

في حين تناولت دراسة (مخرمش، وأيوب، 2020) دور المرأة في التأثير على صناعة القرار السياسي في الدول العربية، والتي هدفت إلى معرفة مكمن دور المرأة في التأثير على صناعة القرار في الدول العربية، واعتمدت الدراسة على المنهج (التفكيكي- التركيبي) كمنهج مركزي وهو المنهج المتسق مع النظرية البنيوية ويقوم على أساس دراسة مكونات الأنظمة عن طريق تفكيك وتشريح بنيتها الداخلية ومن ثم تحليل مكوناتها البسيطة، ثم إعادة تركيبها، وتحليلها من الخارج عن طريق تركيب الرؤية الداخلية والخارجية. وتوصلت الدراسة إلى أن دور المرأة في التأثير على صناعة القرار في الدول العربية يبقى ضروري وذو أهمية كبيرة ولكن يبقى محدود في ظل الأليات المستعملة على مستوى هذه الدول، بالإضافة إلى التحديات المحورية التي تشهدها وتعيشها المرأة في فرض ذاتها كشريك أساسي في صنع القرار جنباً إلى جنب مع الرجل من خلال تولي المناصب القيادية، وان المرأة هي عماد المجتمعات المتقدمة وبالتالي لابد من النظام السياسي أن يعطي القدر الكافي لممارسة حقوقها من خلال الدساتير والمواثيق التي تتيح لها المشاركة بشكل كبير وأساسي في اتخاذ القرارات ويكون لها الدور القيادي في ذلك، وإنن انعدام الثقة بين النساء أنفسهم من خلال التصويت ودعم المرأة للمرأة سوآءا في الاستحقاقات الانتخابية أو في تقلد المناصب القيادية قلل من دورها كفاعل رئيسي في صناعة

القرار. تحديد الآثار المترتبة على تحيز الناخبين والمنافسة الانتخابية على النوع الاجتماعي للسياسيين وفي دراسة سابقة أخرى أجراها كلا من (Le Barbanchon, & Sauvagnat 2022) بعنوان المنافسة الانتخابية وتحيز الناخبين، والمرأة في العمل السياسي. والتي هدفت إلى تحديد الآثار المترتبة على تحيز الناخبين والمنافسة الانتخابية على النوع الاجتماعي للسياسيين، فقد استخدم الباحثان المنهج الكمي من خلال تحليل البيانات المتعلقة بنتائج صناديق الاقتراع والمقابلات الشخصية لعدد من المقترعات. وتوصلت الدراسة إلى أن المرشحات يحصلن على عدد أقل من الأصوات في البلديات التي بها فجوات أعلى في الدخل بين الجنسين، وأنه عندما يكون الناخبون متحيزين ضد النساء، فإن الأحزاب التي تواجه نظام كوتاً تختار المرشحين الذكور في الدوائر الأكثر تنافساً، وأن هناك دعماً تجريبياً لمثل هذه الاستجابة الحزبية للتحيز للنوع الاجتماعي للناخبين، كما تؤكد نتائج الدراسة محاكاة نموذج الدراسة المُعاير أن المنافسة تعيق بشكل كبير فعالية نظام الحصص بين الجنسين. أما دراسة (Bauer, & Darkwah 2020) فقد تناولت "نفضل أن نكون قادة على أن نكون برلمانيين: المرأة العمل السياسي في غانا". هدفت الدراسة الى تحليل دور المرأة السياسي في غانا، وهي ديمقراطية ناشئة، متخلفة كثيراً في تمثيل المرأة في البرلمان. تستند هذه الدراسة إلى مقابلات مع مندوبين وطامحين ومرشحين وأعضاء في البرلمان ومرشحات رئاسية محتملات. وبينت نتائج الدراسة أن النساء لا يترشحن للبرلمان بسبب "تكلفة السياسة" الباهظة و"سياسة الاهانة" المهينة والقيود الشديدة في البرلمان. ومع ذلك، قد تكون المرأة حريصة على شغل مناصب معينة في العمل السياسي، وكشفت النتائج أيضاً أنه يتم إنشاء ديمقراطيات جديدة ذات أنظمة انتخابية خالية من السياسات الانتخابية باهظة الثمن والسياسة المهينة في البرلمان، ولن تظهر النساء الطموح السياسي للمشاركة في تلك الأماكن. وأجرى كلاً من (Wayan, & Nyoman, 2020) دراسة بعنوان المرأة والثقافة الابوية في السياسة، والتي هدفت إلى تحديد الظواهر السياسية للمرأة في الثقافة الأبوية في جيانيار ريجنسي، بالي، ومعرفة تصور المجتمع في جيانيار ريجنسي، بالي حول تمثيل المرأة في الانتخابات التشريعية لعام 2019. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي النوعي. وأظهرت النتائج أن ظاهرة الثقافة الأبوية أثرت في المشاركة السياسية للمرأة في جيانيار ريجنسي، بالي، حيث يُعزى التمثيل المنخفض للعضوات التشريعيات إلى الثقافة الأبوية التي لا تزال كثيفة في بالي، ولا سيما الناس في جيانيار ريجنسي، كما بينت الدراسة أن الثقافة الأبوية هي عقبة رئيسية تعيق المشاركة السياسية للمرأة البالية، بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى مثل التعليم والفهم العام لاستخدام الحقوق السياسية لكل مجتمع، والقيود المفروضة على وسائل الإعلام والموارد البشرية والموارد المالية، مما يؤدي إلى انخفاض مشاركة المرأة في السياسة. وفي دراسة سابقة أخرى للباحثين (O'Brien, & Reyes-Housholder, 2020) بعنوان المرأة والسياسة التنفيذية التي هدفت إلى توضيح الضرورات المعيارية لوجود المرأة في السياسة التنفيذية في الديمقراطيات الحديثة. وخلصت الدراسة إلى تطوير الحجج المعيارية لمشاركة أكبر للمرأة والمصممة خصيصاً للمواقف والأدوار المتميزة، وتحدد التحديات تعيق المشاركة السياسية للمرأة البالية، وأن المتغيرات الثقافية والمؤشرات على المجتمع للمساواة بين الجنسين لا تفسر إشراك المرأة في السياسة التنفيذية، كما أنها تتنبأ بوجود المرأة في السياسة التشريعية، بينما يعتبر إمكانية وصول المرشحين ووجود الفرص السياسية عاملين أكثر أهمية، كما أشرت النتائج إلى أن النساء العاملات في السلطة التنفيذية أقل قابلية لإعطاء الأولوية للإصلاحات الصديقة للمرأة من النساء المشرعات، وأن العاملات في السلطة التنفيذية يمارسن تأثيرات رمزية مختلفة على المواطنين.

طرق وإجراءات الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يسمح للباحثة دراسة الظاهرة ووصفها وصفا دقيق، حيث تم الاعتماد على الاستبيان لجمع بيانات الدراسة، وتعتبر هذه الدراسة دراسة تطبيقية تحليلية تهدف إلى وصف دور المرأة الليبية، والذي يتضمن عدة أبعاد (دعم المجتمع، دور الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية المدنية ببرامجها، مستوى تعليم المرأة، دور الدولة) في العمل البرلماني والسياسي في ليبيا. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الذي يقوم على الدراسة الميدانية لجمع

البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام هذه الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، ومن ثم اختبار الفرضيات ومحاولة تفسيرها للوقوف على العلاقة بين متغيّراتها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من القيادات النسائية الليبية موزعين على الأقاليم الثلاثة وهي (إقليم برقة، إقليم طرابلس، إقليم فزان)، حيث تم اختيار طبقة عشوائية من القيادات بلغت (410) من القيادات الليبية يعملن في مجالات العمل المختلفة. أما عينة الدراسة ونظراً لصغر حجم العينة فقد تم استخدام أسلوب الحصر الشامل، أي تم توزيع (410) صحيفة استبيان على الفئة المبحوثة استرجع منها (405) صحيفة وبعد الفحص تم استبعاد عدد (5) استبيانات غير صالحة للتحليل ليصبح حجم العينة (400) استبانة صالحة للأغراض لتحليل كما موضح بالجدول رقم (1).

جدول (1): عدد الاستبانات الموزعة والصالحة للتحليل

القيادات النسائية الليبية	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة	عدد الاستبانات المستبعدة	نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل
المجموع	410	405	400	410
النسبة	**%100**	**98.78%**	**1.22%**	**97.56%**

أداة الدراسة (الاستبيان)

يعد الاستبيان أحد أدوات البحث العلمي ومن أكثر الوسائل استخداماً للحصول (على معلومات، وبيانات الأفراد)، وهو أداة بحث مناسبة ذات أبعاد وبنود تستخدم للحصول على معلومات وبيانات وحقائق محددة، مرتبطة بواقع معين، وتقدم على شكل عدد من الأسئلة يطلب الإجابة عليها من المبحوثين المعنيين بموضوع الاستبيان. وقد مرت عملية تصميم وإعداد أداة البحث (صحيفة الاستبيان) بعدة مراحل وخطوات كما يلي:

1. الاطلاع على أدبيات المراجعة، والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي.
2. جمع وتحديد أبعاد وفقرات الاستبيان.
3. صياغة الفقرات.
4. إعداد الاستبيان في صورته الأولية، والتي احتوت على قسمين من الأسئلة:

- **القسم الأول**: يتناول معلومات عامة عن العمر، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، سنوات الخبرة، الإقليم.
- **القسم الثاني: أسئلة تتعلق بدراسة**

أولاً: المتغير المستقل

1. **البعد الأول:** دعم المجتمع ويحتوي على (7) فقرات.
2. **البعد الثاني:** دور الأحزاب السياسية والمنظمات الاهلية ويحتوي على (5) فقرات.
3. **البعد الثالث:** مستوى تعليم المرأة ويحتوي على (5) فقرات.
4. **البعد الرابع:** الدولة ويحتوي على (11) فقرة.

ثانياً: المتغير التابع

العمل السياسي والبرلماني ويحتوي على (15) فقرة.

ولكل سؤال خمس إجابات بديلة وفقاً لدرجة معيارية يمكن من خلالها الحكم على مدى ايجابية أو سلبية كل سؤال من أسئلة الدراسة، طبقاً لمقياس ليكرت Likert Scale الخماسي، والذي يتكون من خمس درجات على النحو المبين بالجدول رقم (2)، حيث تم ترجيح تلك الدرجات بأوزان ترجيحية متدرجة من أكبر لأصغر المستويات والتي تقيس اتجاهات وآراء المستقصي منهم. ثم تم توزيع الإجابات إلى خمسة مستويات متساوية وتم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي، من خلال حساب المدى

بين درجات المقياس (5-1 = 4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4 ÷5 = 0.8) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية (ملحم، 2010، ص ص151-152)، وهكذا أصبح طول الخلايا.

جدول (2): إجابات الأسئلة ودلالتها

الأسئلة على الإجابة	القيم (القياس)	طول الخلية	النسبي الوزن
غير موافق إطلاقاً	1	1 – 1.79	20% فأقل
غير موافق	2	1.8 – 2.59	21-40 %فأقل
موافق إلى حد ما	3	2.6 – 3.39	41-60%
موافق	4	3.4 – 4.19	61-80%
موافق تماماً	5	4.20 – 5.00	81% فأكثر

ثبات أداة الدراسة

للتأكد من ثبات (Reliability) أداة الدراسة فقد تم احتساب قيمة معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha Coefficient لبيان مدى الاتساق الداخلي لفقرات الدراسة، وتوضح مدى جودة بناء فقرات الاستبانة وقوة تماسكها. الجدول () يبين معامل الثبات لمقاييس الدراسة، وقد تراوحت قيم ألفا بين (0.668) كأدنى قيمة، و(0.897) كأعلى قيمة ويوضح ذلك أن جميع قيم ألفا قد تجاوزت النسبة الدنيا والمقبولة لأغراض التحليل الإحصائي، اذ يعتبر الفا يساوي أو أكبر من (0.60) مقبولاً في الدراسات السابقة.

جدول (2): قيم معامل الثبات كرونباخ ألفا لمقاييس الدراسة

المتغير	عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات كرونباخ الفا
دعم المجتمع	**7**	0.668
دور الأحزاب السياسية والمنظمات الاهلية	**5**	0.785
مستوى تعليم المرأة	**5**	0.669
دور الدولة	**11**	0.845
العمل السياسي والبرلماني	**15**	**0.838**
الكلي	**43**	**0.933**

يتضح من الجدول (2) أن قيم معامل كرونباخ ألفا تراوحتا بين (0.668) كأدنى قيمة، و(0.897) كأعلى قيمة وبلغت القيمة الكلية (0.933) بعدد فقرات كلي (43) فقرة وهي قيمة مرتفعة.

عرض النتائج ومناقشتها

أولاً: خصائص العينة

تناولت الدراسة جملة من المتغيرات الديموغرافية لأفراد مجتمع الدراسة وهي الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، سنوات الخبرة، الأقاليم"، واستنادا إلى ذلك تم وصف عينة الدراسة كما في الجدول (3).

جدول (3): توزيع مجتمع الدراسة تبعا للبيانات الديموغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المجموع		400	%100
العمر	أقل من 30 سنة	22	5.5
	من 30 سنة الى 40 سنة	31	7.8
	من 41 الى 50 سنة	204	51
	أكثر من ال 50 سنة	143	35.8
	المجموع	**400**	**%100**
المؤهل	دبلوم	39	9.8
	بكالوريوس	150	37.5
	ماجستير	101	25.3
	دكتوراه	110	27.5
	المجموع	400	%100
الحالة الاجتماعية	عزباء	76	19.0
	متزوجة	253	63.2
	مطلقة	63	15.8
	أرملة	8	2.0
	المجموع	**400**	**%100**
سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	30	7.5
	من 6 الى 10 سنوات	47	11.8
	من 11 الى 14 سنة	54	13.5
	15 سنة فأكثر	269	67.3
	المجموع	**400**	**100**
الاقليم	اقليم برقة	95	23.8
	اقليم طرابلس	281	70.3
	اقليم فزان	24	6.0
	المجموع	**400**	**%100**

يلاحظ من الجدول رقم (3) بأن عمر المبحوثات ممن تراوحت أعمارهن (من 41 الى 50 سنة) يشكلون النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة بنسبة بلغت (51%)، وأن أقل نسبة كانت لمن تراوحت أعمارهن (أقل من 30 سنة) بنسبة (5.5%)، وان الذين يحملون مؤهل بكالوريوس يشكلون النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة بنسبة بلغت (37.5%)، وإن أقل نسبة كانت لمن مؤهلهم العلمي دبلوم بنسبة (9.8%)، وأن المتزوجين يشكلون النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة بنسبة بلغت (63.2%)، وإن أقل نسبة كانت من الأرامل بنسبة (2%)، وأن الذين يمتلكون خبرة 15 سنة فأكثر يشكلون النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة بنسبة بلغت (67.3%)- وأن أقل نسبة كانت لمن سنوات خبرتهم 5 سنوات فأقل بنسبة (7.5%)، وأن الذين يقيمون في اقليم طرابلس يشكلون النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة بنسبة بلغت (70.3%) وأقل نسبة شملها الاستطلاع كانت لمن يقيمون في إقليم فزان بنسبة (6%).

ثانياً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

ما دور المرأة الليبية في العمل البرلماني والسياسي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية. والنتائج موضحة بالجدول رقم (4).

جدول (4): نتائج تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية لدور المرأة الليبية في العمل السياسي والبرلماني

المتغير	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
المتغير المستقل	دعم المجتمع	4.03	0.990	مرتفعة
	دور الأحزاب السياسية والمنظمات الاهلية	4.14	0.982	مرتفعة
	مستوى تعليم المرأة.	4.08	0.827	مرتفعة
	دور الدولة	4.21	0.846	مرتفعة
المجموع الكلي		**4.11**	**0.911**	**مرتفعة**

أظهرت نتائج الجدول (4) أن المتوسط الحسابي العام لجميع أبعاد دور المرأة في (4.11) وبانحراف معياري (0.911) وهو أقل من الواحد الصحيح ما يعني تقارب إجابات المبحوثين حول دور المرأة وتؤكد النتيجة أن درجة تقدير أفراد عينة الدراسة حول دور المرأة جاءت بتقدير (مرتفعة).

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور المرأة الليبية بأبعادها (دعم المجتمع، دور الأحزاب السياسية والمنظمات الاهلية المدنية ببرامجها، مستوى تعليم المرأة، دور الدولة) في العمل البرلماني والسياسي. وتتفرع منه الفرضيات الفرعية الآتية.

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدعم المجتمع في تعزيز دور المرأة الليبية في العمل البرلماني والسياسي.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية المدنية ببرامجها في تعزيز دور المرأة الليبية في العمل البرلماني والسياسي.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى تعليم المرأة في تعزيز دور المرأة الليبية في العمل البرلماني والسياسي.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للدولة في تعزيز دور المرأة الليبية في العمل البرلماني والسياسي.

ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد القياسي من أجل التعرف إلى تأثير دور المرأة الليبية المتمثلة بأبعادها (دعم المجتمع، دور الأحزاب السياسية والمنظمات الاهلية،

مستوى تعليم المرأة، دور الدولة) على العمل السياسي والبرلماني في ليبيا. والـجدول رقم (5) يوضـح ذلـك.

جدول رقم (5): نتائج اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار المتعدد القياسي

المتغير التابع	ملخص النموذج		التباين				معاملات الانحدار[a]		
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	درجة الحرية		قيمة (ف)	Sig F الدلالة الإحصائية	ابعاد المتغير المستقل	قيمة (B)	قيمة (ت)	Sig. الدلالة الإحصائية
المتغير المستقل	0.927	0.859	الانحدار	4	600.257	0.000	دعم المجتمع	0.098	3.429	0.001
			البواقي	395			دور الأحزاب السياسية والمنظمات الاهلية	0.410	18.320	0.000
							مستوى تعليم المرأة	0.374	16.764	0.000
			المجموع	399			دور الدولة	0.082	3.365	0.001

تظهر نتائج التحليل في الجدول رقم (5)، وبمتابعة قيم اختبار (t) أن المتغيرات الفرعية والمتعلقة بدور المرأة الليبية المتمثلة بأبعادها (دعم المجتمع، دور الأحزاب السياسية والمنظمات الاهلية، مستوى تعليم المرأة، دور الدولة) لهم أثر ذو دلالة إحصائية في مستوى العمل السياسي والبرلماني، حيث بلغت قيم (t) المحسوبة بين (3.365– 18.320)، وجميعها قيم معنوية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، ويلاحظ أن قيمة معامل الارتباط للعلاقة بين دور المرأة الليبية وجميع الأبعاد في العمل السياسي والبرلماني بلغت (R=0.927)، وبلغ معامل التحديد (R^2=0.859)، أي أن دور مشاركة المرأة الليبية كمتغير مستقل بأبعاده تفسر ما نسبته (85.9%) من التباين في المتغير التابع وهو العمل السياسي والبرلماني، وبلغت قيمة F المحسوبة (F = 600.257)، وهي قيمة دالة عند مستوى الدلالة (α≤0.05).

ولتحديد أهمية كل متغير مستقل علـى حده في أثر دور مشاركة المرأة الليبية في العمل السياسي والبرلماني، فقد تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise Multiple Regression) كما يتضح من الـجدول رقم (6) والـذي يبين ترتيب دخـول الـمتغيرات المستقلـة في معادلـة الانحدار.

جدول (6): نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي **Stepwise Multiple Regression** للتنبؤ بمستوى العمل السياسي والبرلماني من خلال أبعاد دور مشاركة المرأة الليبية

رقم النموذج	ملخص النموذج		التباين		
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	درجة الحرية	قيمة (ف)	Sig F الدلالة الإحصائية
دعم المجتمع	0.810	0.656	1 339	759.630	0.000
دور الأحزاب السياسية والمنظمات الاهلية	0.922	0.851	1 339	1131.980	0.000
مستوى تعليم المرأة.	0.924	0.855	1 339	776.325	0.000
دور الدولة	0.927	0.859	1 339	600.257	0.000

بالاطلاع على النتائج الواردة في الجدول (6) فإن أبعاد المتغير المستقل "دور مشاركة المرأة الليبية" كانت على النحو التالي، جاء دور الأحزاب والمنظمات بالمرتبة الأولى وفسرت ما مقداره (65.6%) من التباين في المتغير التابع "العمل السياسي والبرلماني"، بينما كان مستوى تعليم المرأة بالمرتبة الثانية، حيث فسرت مع دور الأحزاب والمنظمات ما مقداره (85.1%) من التباين في العمل السياسي والبرلماني، وحل دعم المجتمع بالمرتبة الثالثة مع دور الأحزاب والمنظمات ومستوى تعليم المرأة، وفسرت ما مقداره (85.5%) من التباين في العمل السياسي والبرلماني، وحل دور الدولة بالمرتبة الرابعة مع دور الأحزاب والمنظمات ومستوى تعليم المرأة ودعم المجتمع، وفسرت ما مقداره (85.9%) من التباين في العمل السياسي والبرلماني، وبناءً عليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لدور مشاركة المرأة الليبية المتمثلة بأبعادها (دعم المجتمع، دور الأحزاب السياسية والمنظمات الاهلية، مستوى تعليم المرأة، دور الدولة).

الخاتمة:

لعبت المرأة الليبية دوراً مهماً في العمل البرلماني والسياسي في السنوات الأخيرة، حيث شاركت المرأة الليبية بنسبة كبيرة في الانتخابات التشريعية التي عقدت في عام 2012 والتي أسفرت عن انتخاب المجلس الوطني العام.

وبعد ذلك، شاركت المرأة الليبية بشكل واسع في صياغة مشروع الدستور الليبي الجديد، حيث شكلت المرأة نسبة 16% من أعضاء المجلس التأسيسي. كما شغلت المرأة الليبية عدة مناصب سياسية، بما في ذلك منصب نائب رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، الذي تم تعيينه في عام 2021، ومنصب وزيرة العدل في الحكومة الليبية.

ويوجد في ليبيا العديد من المنظمات التي تعمل على تمكين المرأة الليبية وتعزيز دورها في الحياة السياسية والاجتماعية. ومن بين هذه المنظمات، مركز المرأة الليبية للسلام والتنمية والمنظمة الليبية للمرأة والصحة والتنمية وغيرها.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. مازالت العادات والتقاليد في المجتمع الليبي تعيق ترشح المرأة ومشاركتها السياسية والبرلمانية، حيث ساهم التعصب لصالح الرجل ومشاركته في الأعمال السياسية والبرلمانية في التركيز على الرجل دون المرأة، وبرز ذلك في دعم الناخبين للرجل وتخلي المرأة عن دعم المرأة.
2. قلة الثقة لدى أفراد المجتمع بقدرة المرأة على العمل السياسي، على الرغم حصول المرأة الليبية على الدعم والتأييد من العائلة (الزوج، الاب، الأخ، الأم، الأبناء، الأهل والأقارب).
3. ان مستوى تعليم المرأة الجيد من اهم المعايير التي يجب أن تتوفر في المرأة المترشحة او العاملة في المجال السياسي، فكلما زاد مستوى تعليم المرأة زادت دوافعها في الترشح في العملية الانتخابية والمشاركة في العمل السياسي والبرلماني.
4. مشكلة ليبيا تكمن في ضعف الأمن، ولذلك لابد من تحديد فترة تمهيدية لوضع مشروع أمني استراتيجي وطني لحل المجموعات المسلحة وإرجاع الاستقرار للأجهزة الأمنية الشرعية على البلاد قبل إجراء الانتخابات، وضرورة تخصيص ميزانية سنوية من قبل الحكومة لدعم مشاريع واستراتيجيات وبرامج تمكين المرأة والفتيات على المستوى الوطني والمحلي.
5. إن التقدم في الحريات العامة يعني تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص، بعيدا عن المساس بهيبة الدولة أو وحدتها، أو الإساءة إلى كرامة المرأة وسمعتها، وضرورة زيادة نسبة المقاعد المخصصة للمرأة في البرلمان، حيث خصص القانون (10) بشأن انتخابات مجلس النواب نسبة 16% للمرأة.
6. ان تقدم الحريات العامة يساهم بشكل فعال في تقوية نسيج المجتمع وتعزيز اللحمة الوطنية وبناء جبهة داخلية قوية قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية، وحماية الوطن وتعزيز وتفعيل الالتزام بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق وحماية المرأة في عملية صنع القوانين المحلية.
7. ان المشاركة السياسية للمرأة الليبية هي بحد ذاتها قفزة نوعية تدل على درجة استقلالية المرأة لنفسها ولقرارها، وأن قيام المرأة بدور سياسي أصبح في الوقت الحاضر مطلباً وتوجهاً عالمياً، إضافة إلى أنها مطلباً رئيسياً على المستوى العربي والمحلي.
8. الضمان الحقيقي للحقوق والحريات الخاصة بعمل المرأة في المجال السياسي أو البرلماني يتمثل بمعرفة المرأة بها وإدراكها أنها حقوق ثابتة وليست هبة أو منحة من أحد، كما وجد علاقة قوية بين تعليم المرأة ودورها ومشاركتها السياسية، لأن المرأة المتعلمة والمثقفة تصبح قادرة على اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بها شخصياً وبأسرتها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة بمجتمعها.

واقترحت الدراسة جملة من التوصيات أهمها:

1. ضرورة دعم المرأة في المشاركة في النشاطات الاجتماعية العامة قبل وبعد الإقدام على التجربة الانتخابية (عمل تطوعي/ نشاطات على مستوى المنطقة السكنية، وإدراج فئة النقابات والاتحادات العمالية ومنظمات المجتمع المدني وتمثيلها في جلسات الحوار السياسي لدعم حق المرأة السياسي، وإدراج النساء الحزبيات ذوات الخبرة في العمل السياسي في كل المبادرات والبرامج السياسية.
2. حماية النساء السياسيات والمشاركات في الحياة العامة، وتفعيل القوانين والاجراءات الأمنية لحماية المرأة، واتخاذ ما يلزم ضد اشكال العنف ضدها وبالخصوص العنف الالكتروني، وتفعيل القوانين والاجراءات اللازمة لصون حقوق المدافعين والمدافعات عن حقوق الانسان وحقوق المرأة، والتأكيد على ضرورة تضمين الدستور مواد تضمن مشاركة المرأة وتمثيلها في البرلمان.
3. تحسين نظرة المجتمع المحلي لتقبل فكرة التواصل مع المرأة كممثلة له في المجلس، من خلال التوعية بالندوات والوسائل الاعلامية، حيث لا زالت الفكرة السائدة بأن الرجل أقدر من المرأة على العمل في السياسة.

4. هناك تحسن في دور منظمات المجتمع المدني على تشجيع وصول المرأة الليبية في الحياة السياسية، وتعزيز دور المنظمات التي تهتم بنشر الوعي بأهمية المشاركة السياسية للمرأة.
5. الحد من نسبة الأمية بين الإناث تحد من وعيهن بقدرة المرأة على العمل السياسي.
6. تعزيز الاهتمام بقراءة النصوص والتشريعات الليبية وخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة والحريات العامة فان هناك اهتماماً بحقوق المرأة، وتعزيز دور السلطة او الدولة بحماية الحقوق والحرية التي تضمن مشاركة المرأة الليبية في العمل السياسي والبرلماني والتمكين من التمتع بها.
7. تعزيز تمثيل ومشاركة النساء في المناصب السيادية التشريعية والتنفيذية والخدمية في الحياة السياسية دون اقصاء أو تهميش وتمكين حقهن في المناصب القيادية، ووضع ضمانات للاستقرار الامني والسياسي قبل الاستفتاء على الدستور لتهيئة البيئة الملائمة لخروج دستور توافقي يضمن حقوق إلى جميع الليبيين.
8. الوقوف بحزم ضد المنادين بإخراج حقوق المرأة ومشاركتها السياسية من نطاق الحقوق السيادية للدولة، حتى نكون بمأمن عن المساس بالثوابت الوطنية والتي لا يقبل الخوض فيها على أن البت في أمور حقوق المرأة وحرياتها العامة للسلطات القضائية الداخلية ، وتعيين النساء في السلطة التنفيذية، مع التركيز على الدور الريادي للنساء المؤهلات القادرات على قيادة قطاعات اقتصادية وبنيوية وخدمية ، وعدم حصرهم في الشؤون الاجتماعية.
9. توضيح معايير اختيار الشخصيات في السلطة التنفيذية والاجهزة السيادية التي تنبثق عن الحوار السياسي، مع ضرورة الابتعاد عن المحاصصة القبلية والجهوية في الاختيارات في مرشحي الحوار وفي المراكز المختلفة بالسلطات)، وان هناك وعي سياسي للمرأة الليبية من خلال قدرتها للدخول إلى مجال العمل السياسي والديمقراطي ودخولها ايضا للعملية الانتخابية وتسجيل نتائج إيجابية تؤهلها الى تولي مناصب عليا في الحكومة.
10. تشكيل لجنة مختصة تمثل جميع الأطياف السياسية تكون وظيفتها مراجعة جذرية وشاملة لكافة التشريعات الوطنية المنظمة لحقوق المرأة ومشاركتها السياسية والديمقراطية وبشكل يضمن اتفاقها مع الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق المرأة، هناك إقبال ضعيف نحو العمل البرلماني والسياسي وانخفاض نسبة المترشحين بالعملية السياسية نتيجة لتراجع الاهتمام العام بالعملية السياسية في ظل تفاقم التهديدات الأمنية.
11. إشراك النساء المتخصصات والمتمكنات في كل المسارات وفي اللجان التي سيتم، وإنهاء الصفة التشريعية المطلقة عن المجالس التشريعية الحالية، والابقاء على دور تشريعي محدود بإصدار التشريعات المؤقتة ذات العلاقة بالمرحلة التمهيدية وعلى الاخص المعنية بالاستفتاء على الدستور والانتخابات العامة.
12. تقديم كافة أشكال الدعم التي تساعد المرأة على بناء الوعي الذاتي لنفسها ولحقوقها وواجباتها وعن الأدوار التي يمكن أن تقوم بها جنبا إلى جنب مع الرجل، وإصدار خارطة طريق حاسمة وواضحة ومحددة بفترة زمنية تعالج مؤشرات الهشاشة للدولة وتكون غير قابلة للجدل والاختلاف في التفسير.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. التكريتي، ريم ضيف عبد المجيد، والمقداد، محمد أحمد (2018). الدور السياسي للمرأة العربية 2003 - 2017: المرأة العراقية حالة دراسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق.
2. العتيبي محمد الفاتح، (2010)، المرأة والمنظمات السياسية، مجلة الحوار المتمدن، (3027). ص2-10.
3. عزت، منى وفوزي، أحمد وباهي، ريهام ونظير، مروة (2017). المشاركة السياسية للمرأة، ط1. فريدريش ايبرت، القاهرة، مصر.
4. الأمم المتحدة (2020). الخلاصة والتوصيات من الجلسات التشاورية بين قيادات نسائية ليبية من الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، حقوقيات، أكاديميات، إعلاميات، ومدافعات عن حقوق الانسان مع بعثة الامم المتحدة

للدعم في ليبيا، حول المسار السياسي، العسكري، الاقتصادي وحقوق الانسان. متوفر على الموقع: unsmil.unmissions.org.

5. مخرمش، أيوب (2022). دور المرأة في التأثير على صناعة القرار السياسي في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 3(1)، 80-96.
6. ملاك سميرة (2020)، المرأة في المجالس المنتخبة والمشاركة في صنع القرار-دراسة لعينة من المنتخبات بولاية المسيلة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد لمين دباغين، ولاية سطيف، الجزائر.
7. منصور، رشا (2021). المرأة والمشاركة السياسية في الدول العربية: الانجازات والتحديات، مجلة السياسة والاقتصاد، 10 (9) 1-28.
8. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو)، (2007)، تعليم المرأة في الدول الإسلامية دراسة مسحية تشخيصية، منشورات المنظمة الإسلامية (ايسيسكو)
9. ناظم جواد كاظم، لقاء احمد غريب (2021). دوافع المشاركة **السياسية للمرأة العاملة ومعوقاتها** (دراسة اجتماعية)، مجلة كلية التربية جامعة واسط، 1(42)، 567-588.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Bauer, G., & Darkwah, A. K. (2020). We would rather be leaders than parliamentarians: women and political office in Ghana, European Journal of Politics and Gender, 3(1), 101-119.
2. Clarivate (2021): A researcher's complete guide to open access papers , October 21, 2020 , (sign in 22/1/2021,1m), Available on , https://clarivate.com/webofsciencegroup/article/a-researchers-complete-guide-to-open-access-papers/Le Barbanchon,
3. Julia Gillard and Ngozi Okonjo-Iweala, (2020), Women and Leadership: Real Lives, Real Lessons", Jhone Willey Publishing, USA.
4. O'Brien, D. Z., & Reyes-Housholder, C. (2020). Women and executive politics. The Oxford Handbook of Political Executives, 251-272.
5. Ross, K., Jansen, M., & Bürger, T. (2020). The media world versus the real world of women and political representation: Questioning differences and struggling for answer, Journal of Political Science, 22(13), pp114-136.
6. T., & Sauvagnat, J. (2022). Electoral competition, voter bias, and women in politics. Journal of the European Economic Association, 20(1), 352-394.
7. S Joni Lovenduski and Pippa Norris, (2019), The Impact of Political Parties on Women's Political Representation: An Overview, Journal of Political Science, 15(2). Pp103-119.
8. Wayan, K. Y. I., & Nyoman, S. (2020). Women and Cultural Patriarchy in Politics. Budapest, International Research and Critics Institute-Journal (BIRCI-Journal) Vol, 3(3), 2158-2164 .